

إفاضة العوائد

[330] من الكلام لدلت القرائن على الحصر أيضا ، ولذا يستفاد الحصر من قولنا (يدافع عن احسابهم انا أو مثلى) بقريئة عطف أو مثلى. وهذا هو المجوز لانفصال الضمير، ألا ترى أنه لو فرض مورد خال عن جميع تلك القرائن - كما في قولك إنما زيد قائم - لا يفهم منه الحصر، وإنما المستفاد هو التأكيد وأما إرساله في كلمات النحاة إرسال المسلمات، وكذا تصريح أهل اللغة، فلا يجدي شئ منهما في افادة القطع، خصوصا مع ذكر التعليقات العلية في كلامهم. نعم الذي يمكن الجزم به أن مفاد تلك الجملة المصدرية بانما - حصرا كان أو غيره - يصير أكد بواسطة تصديرها بهذه اللفظة واين هذا من افادة الحصر؟
